



PROVISIONAL

A/35/PV.72  
21 November 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الجمعة ، ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، الساعة ١٠ / ٣٠

(جمهورية ألمانيا الاتحادية)

السيد فون ويشمار

الرئيس :

— بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية [١٢٣]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها بموقمة من أحد أعضاء الوفد المصنفي خلال شهر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza على نسخة واحدة من المحضر .

80-62427/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥٥مواصلة نظر البند ١٢٣ من جدول الأعمالبدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

السيد ماك هنرى (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : تستأنف الجمعية العامة اليوم النظر ، بطريقة رسمية ، في المفاوضات العالمية وذلك للمرة الأولى منذ عقد الدورة الاستثنائية . ولكن بفضل الجهود الدؤوبة التي بذلتها ، سيدى الرئيس ، لم يكن هناك توقف في نظرنا للموضوع . وفي واقع الأمر كان هناك تقدم هام في تفهم المشاكل المتشعبة الخاصة بهذا الموضوع . اننا نأمل أن الساعات التي قد انقضت في المشاورات غير الرسمية تحت قيادتكم سوف تنعكس في المناقشات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في الأمم المتحدة والتي ستجرى تباعا . واننا نأمل كذلك في مزيد من التفهم ومن العزم على العمل على أساس من حاجاتنا الاقتصادية المتبادلة ومطامحنا والقيود التي نعاني منها .

سيدى الرئيس ، أود أن أشيد بمنجزاتكم ذلك لانكم قد حققتم ، حسب ما أتصور ، الهدف الأول وهو إعادة الثقة وإيجاد روح التعاون والنوايا الحسنة .

ان الجمعية العامة تدرك مشاغل الولايات المتحدة فيما يتعلق بالنص الاجرائي المطور في نهاية الدورة الاستثنائية . ونحن نأمل انه سيكون ممكنا تطوير ضمانات كافية حتى يمكن البسـدء بالمفاوضات العالمية وحتى يمكن في نفس الوقت الحفاظ على اختصاصات ووظائف المحافل المتخصصة القائمة .

ان جدول الأعمال ايضا سيحتاج الى عناية خاصة . ستكون هناك تعقيدات وصعوبات ونحن نأمل انه سيكون من الممكن لنا ان نضع جدول أعمال ذا طبيعة محايدة وعام بشكل كاف يوفر فرصة لنا جميعا كي نغطي الموضوعات التي ينبغي تغطيتها في اطار هذه المفاوضات . انني اذ اشير الى الصعوبات التي تصادف وضع جدول أعمال ، لا لكي اعطي طابعا سلبيًا لملاحظاتى ، او ان ابدو متشائما بالنسبة للمهمة الطقاة على عاتقنا . اننا ينبغي ان نكون واقعيين

(السيد ماكهنري،  
الولايات المتحدة)

بالنسبة لمهمة وضع ورقة اجرائية توافق على جدول اعمال ، والاكثر أهمية من ذلك هو مواصلة المفاوضات العالمية حينما تبدأ .  
ان الولايات المتحدة على استعداد للمشاركة بالكامل في حسم الموضوعات المتبقية المعروضة علينا في محاولة للتوصل الى ارضية مشتركة . ونحن نتطلع الى العمل بهذه الروح مع الوفود الاخرى في الايام القادمة .

السيد مي فوجين (الصين) (الكلمة بالصينية) : ان ادراج البند المعنون "بند" مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية " على جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة كما اقترحه مجموعة ال ٧٧ ، قد أعطانا فرصة أخرى كي نستكشف هذه القضية التي مدي أبعد وأن نعمل من أجل اقرار قرار بشأن بدء المفاوضات العالمية من قبل هذه الدورة للجمعية العامة وهذه فرصة نرحب بها تماما .

ان المفاوضات العالمية هامة كمحاولة لاصلاح العلاقات الاقتصادية الدولية ، ان أن عيوب هذه العلاقات معروفة لنا جميعا . ان التضخم والكساد الاقتصادي الذي تواجهه الدول المتقدمة حاليا والمصاعب التي تؤدي اليها في البلدان النامية تعمل على ابراز هذه المشكلة وتثبت أن هناك حاجة ملحة لاصلاح هذه العلاقات .

عندما ننظر الى الوضع الاقتصادي في السنوات العشر الماضية أو ما حولها فاننا ندرى جميعا حقائق معينة وهي ما يأتي :

أولا ، ان التنمية الاقتصادية بالنسبة للبلدان النامية وبالنسبة للبلدان المتقدمة ستطلب بالضرورة تفسيرات في العلاقات الاقتصادية الدولية . هذه التغيرات يجب أن تتم تدريجيا على أساس عادل ومعقول وبطريقة منظمة بحيث تؤدي في النهاية الى تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي يخدم مصالح كافة البلدان .

ثانيا ، في الحياة الاقتصادية الحالية هناك تناقضات وتكافل بين البلدان النامية والمتقدمة . ويجلسنا سويا والقيام بحوار جاد وصبور ، وبروح بناءة ، ومع مساهمة كل جانب طبقا لقدرائه ومسؤولياته في هذا الجهد المشترك سنتمكن من تحقيق الاصلاح المطلوب . وعلى العكس من ذلك فان الأعمال السطحية التي تهدف الى الدفاع عن النظام الحالي ستؤدي الى مواجهة وتوتر يؤدي الى الفوضى المتزايدة في المجال الاقتصادي .

ثالثا ، ان مختلف المجالات في العلاقات الاقتصادية الدولية متكاملة ومقيدة بعضها البعض وفي مختلف المسائل الاقتصادية فان موقف كل دولة والمشاكل التي تواجهها وتطلعاتها تختلف من دولة الى أخرى . ولقد ثبت أن حل المشكلات في هذه المجالات أمر صعب اذا تناولناها كلا منها

منعزلة عن الأخرى . ومن ناحية أخرى فإنه بالرغم من الصعوبات التي تحتويها هذه المشاكل فإنه يمكن أن نجد توازنا بينها إذا تم تناولها بصورة شاملة ككل لا يتجزأ ، وهذا سيكون تقدما محسوسا في اصلاح هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية .

وأخيرا ، فإن اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنسب والأمن الدوليين . ان الموقف الدولي المتوتر الناتج من تنافس القوى العظمى وسياسة الهيمنة والسيطرة لا ينسجم اطلاقا مع اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . واذنا سمحنا باستمرار هذه التوترات في الاقتصاد العالمي فإنها لن تؤدي الى مصاعب بالنسبة الى تنمية البلدان النامية فحسب ، بل ستؤدي الى زيادة عدم الاستقرار السياسي . وبهذا تعطى الفرصة للذين يسعون الى الهيمنة للصيد في الماء العكر . وهذا بالطبع لا يتفق اطلاقا مع المصالح الأساسية للدول والشعوب المحبة للسلام في العالم .

وبالنظر الى ما سبق ، فإنه من الضروري بالنسبة الى السياسيين أن يوسعوا من رؤيتهم ، وأن ينظروا الى الاقتصاد العالمي وبخاصة فيما يختص بالعلاقات بين الشمال والجنوب من منظور طويل المدى واستراتيجي . وبقيامهم بذلك فإن الشمال والجنوب يمكنهما أن يقوما سويا بعملية اصلاح من أجل تغيير العلاقات الاقتصادية الدولية . ويجب أن نضع هذا نصب أعيننا عند مناقشتنا للمفاوضات العالمية ويجب أن تستلهم أعمالنا هذه الأمور .

أما فيما يتعلق بالمفاوضات العالمية ، فإن هذه الدورة للجمعية العامة عليها مهمة وضلع جدول الأعمال والاجراءات المتعلقة بذلك . ونحن نعتقد أن روح ونص القرار ٣٤/١٣٨ الذي اتخذته الدورة الأخيرة للجمعية العامة يجب أن يكون المبدأ الملهم لهذا العمل التحضيري .

أولا ، ان جدول أعمال المفاوضات العالمية يجب أن يتمشى وأهداف المفاوضات العالمية التي نص عليها القرار ونحن نرى أولا أن جدول الأعمال للمفاوضات العالمية يجب أن يركز على المشاكل التي يجب أن تحل باعتبارها ذات أولوية في عملية إعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية التي يمكن أن تحل اذا ما بذل الجهد اللازم .

ويجب أن يكون هناك تكامل غنوى بين الاجراءات الطويلة والمتوسطة والبعيدة المدى . وبهذه الطريقة فقط فان المفاوضات العالمية ستستطيع أن تستجيب الى مطالب القرار ٣٤/١٣٨ أى :  
" أن تساهم في حل المشاكل الاقتصادية الدولية ، ضمن اطار اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية " .

ثانيا ، ان هذا القرار يبرز أيضا أن المفاوضات الشاملة يجب أن :  
" تساهم . . . في التنمية الاقتصادية العالمية المضطربة ، وخاصة تنمية البلدان النامية . . . "

اننا نشعر بأن هذا الحكم يتضمن توازنا وتأكيذا . والتأكيد هنا على تنمية البلدان النامية . ومهما كانت النظرة سواء من الناحية التاريخية أو الواقعية أو الخلقية ، فانها بالتأكيد معقولة وضرورية . ان اختيار وصياغة جدول الأعمال يجب أن يعكسا بصورة كاملة المطالب المعقولة للبلدان النامية وأن تحدد مضاعفاتها الفعلية العالية بحيث يمكننا في المفاوضات المستقبلية أن نعطي أهمية أكبر لحل مشاكلها . بالعكس من ذلك ، اننا نقفنا بوضع صياغة محايدة تماما ، فان هذا سيكون ضد روح القرار ٣٤/١٣٨ وهذه فكرة قد وافقت عليها غالبية الدول .

ثالثا ، ان جدول أعمال المفاوضات العالمية يجب أن يعرف البنود والاتجاهات العامة للمفاوضات المستقبلية . وهذه الطريقة فانه يجب أن يتضمن بعض عناصر الحكم المسبق . ومع ذلك ، فاننا لسنا في حاجة وليس في امكاننا في الوقت الحالي أن تناقش قضايا لا يمكن أن تناقش الا بعد المفاوضات العالمية ، وفي هذا السياق ، فاننا نعتقد أن صياغة بنود جدول الأعمال يجب ألا تستبق الحكم على نتيجة المفاوضات .

رابعا : ان جدول أعمال المفاوضات العالمية ، بينما يؤكد مطالب البلدان النامية ، يجب أن يعكس أيضا مبدأ المصالح المشتركة بين جميع البلدان ويجب أن يتضمن المشاكل العملية التي تهم مختلف الأطراف وتتعلق بمصالحها . ونحن نعتقد أنه اذا ما تمكنت جميع الأطراف من العمل وهي واضحة الاعتبارات السابقة نصب أعينها ، وكذلك طبقا لروح ونص القرارات السابقة التي صدرت من الأمم المتحدة والتي تم التفاوض بشأنها والاتفاق عليها فانه سيكون من الممكن أن نضع جدول أعمال يكون مقبولا من جميع الأطراف .

فيما يتعلق بمسألة الاجراءات ، فان هذا كان موضع مناقشة كثيرة في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة . وما زلنا نعتقد أن " ورقة فرنونبرجا رقم ٢ " لاتعرف فقط الموقف المركزي والدور القيادي " للمؤتمر " في عطية المفاوضات العالمية ، بحيث تضمن " التناول المتزامن المترابط المتكامل " للمفاوضات ولكنها تضع في اعتبارها أيضا أن الوكالات المعنية يجب أن تتعاون بالمفاوضات ذات الصلة في اطار ولايتها بحيث يمكن اجراء المناقشات العميقة ، بحيث نضمن أن الاتفاقات التي سنصل اليها ستنفذ تماما . وعلى ذلك ، فان هذه الورقة تعتبر نوا توفيقيا ، ونحن نأمل في أن يمكن التوصل الى صياغة ملائمة توافق عليها جميع الأطراف ، حتى نتوصل الى اتفاق بشأن " ورقة فرنونبرجا رقم ٢ " .

منذ الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة ، فان مختلف المشاورات قد جرت داخل وخارج الأمم المتحدة بشأن القضايا التي ذكرتها أعلاه وذلك بين الدول المعنية ، وأنتم شخصيا - سيدى الرئيس - قد بادرتم بالتعجيل بالعطية وساهتمت فيها مساهمة ايجابية . وان السيد داد زى المدير العام للتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية ، والسيد ريبير وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية قد ساهما بحكمتهما في المهمة ، وقد ساهم الوفد الصيني فى المشاورات غير الرسمية وقد وجدنا ان هذه المشاورات كانت جادة وعميقة وتنبئ بالخير . لقد سمحت هذه المشاورات بالتقاء الأفكار حول بعض القضايا . وفي موضوعات أخرى ، فان المفاهيم قد تقاربت بين مختلف الأطراف . وفيما يتعلق بباقي المسائل ، فان هناك تفهما أفضل لآراء الآخرين . ونحن نعتقد أن هناك أملا في التوصل الى اتفاق ، لكن يجب أن نمتدح بأنه حول بعض القضايا الحيوية فان هناك فجوة بين مطالب مختلف الأطراف ، وهذه حقيقة يجب أن نواجهها ، ويجب أن نقوم ببذل جهودنا من أجل سد هذه الفجوة اذا كنا نرغب في بدء عطية مفاوضات عالمية أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة ، ونحن نأمل أن تتناول جميع الأطراف هذه المسألة بطريقة بناءة خاصة اذا ما تمكنت الدول المتقدمة الكبرى أن تتحلى بارادة سياسية أكبر ، وبالمرونة اللازمة مما سيحصل من الممكن لنا أن نحقق النجاح في وقت قصير . وان وفد الصين مستعد للمساهمة مع الوفود الأخرى في تحقيق هذا الهدف .

السيد أندرسون (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : في هذه المرحلة من أعمال الجمعية ، لا أنوى أن أكرر ماسبق . ان ماسبق قوله في هذا النقاش .

قد يكون مفيدا لي ، وبالنيابة عن حكومة بلادي ، أن أكرر التزام استراليا بالمساهمة التامة في المفاوضات العالمية على أساس الأهداف التي حددها قرار الجمعية العامة رقم ٣٤ / ١٣٨ .

اننا لانقلل من حجم المشاكل التي مازالت تحتاج الى حل قبل البدء في المفاوضات .

مازال يجب التوصل الى اتفاق حول جدول الأعمال ، وما زالت هناك اختلافات قائمة تتعلق بالنواحي الاجرائية ، لكننا على ثقة - رغم ذلك - بان هذه الاختلافات سيتم التغلب عليها اثناء هذه الجمعية .

بهذه المناسبة - سيدى الرئيس - أود أن أشيد بكم نظرا للمبادرة التي قعتم بها لجمع الوفود مما في جهد من أجل تحقيق حشد في الفكر هو هدفنا جميعا هنا .

ان الطابع الطرح وجدية مشاكل الموقف الاقتصادي الدولي الحالي يحتاجان الى أسلوب جديد ، فاننا لانحتاج الا الى نظرة الى سيل الأرقام المقلقة الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية كي نتبين أنه يجب بذل جهد مجدد للتغلب على المشاكل الاقتصادية الكامنة التي تواجه المجتمع العالمي .



وان نفترض أن الجولة الشاملة ستبدأ بشكل مرضي في العام القادم ، فاننا نعتقد أن عددا من الدروس يمكن الخروج بها من الجولات السابقة للحوار بين الشمال والجنوب . أولا ، فان الحوار كان منتجا جدا عندما تركز على مسائل محددة ، وعلى اقتراحات لموسى . ثانيا ، أن التقدم يكون أقرب الى التحقيق عندما يتم الاعتراف بأن هنالك مصالح مشتركة ، وأن الاتفاق يعتمد على اعتماد كافة الأطراف للنظر في تقديم تنازلات . ويبقى من المهم بمكان التقدم بأسلوب مرن . وانا ما اشترك الجميع في هذه الروح فان النجاح سيكون أكيدا .

ونحن نعتقد أنه مهما كان ما سيتضمنه جدول الأعمال النهائي ، فان المهمة الأولى للمؤتمر يجب أن تحاول تركيز الاهتمام على موضوعات محددة خطيرة لها الأهمية ، يكون جميع الأطراف مستمدين للدخول في مفاوضات نشطة بشأنها ، وعندئذ تكون هناك امكانية حقيقية لتحقيق نتائج لموسى . هذا هو اسلوب لحل المشاكل ، وهو اسلوب يتعارض مع مبدأ محاولة النظر في كـل الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال مرة واحدة . ان التقدم لا يمكن احرازه الا بالتركيز الحاد على الموضوعات الرئيسية .

أما فيما يتعلق بالنواحي الاجرائية ، فاننا نشارك وجهة النظر القائلة بأن الاختصاصات ، والدور الرئيسي للمحافل المتخصصة ينبغي أن يحترم . وبكل تأكيد يمكن الذهاب الى أكثر من ذلك ، ونقترح تسخير هذا الدور واستغلاله للحصول من الوكالات على ما يمكن تقديمه . ان الوكالات المتخصصة هي التي تتوفر لديها الخبرة ، بالإضافة الى الاختصاصات التشريعية من أجل احراز نتائج بشأن المسائل التي تعال اليها ، وبالطبع كما يوافقني الجميع ، بتوجيه ملاءم من قبل المحفل المركزي .

واسمحوا لي أن أختم حديثي يا سيادة الرئيس بالترحيب مرة أخرى بالخطوات التي قمتم بها لتقريب هذه الجمعية من بدء المفاوضات الشاملة على أساس متين . واننا نشارككم التفاؤل المحدود ، ويمكنكم أن تتأكدوا من دعم وفد استراليا لجهودكم .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر السيد ممثل استراليا ، والمتحدثين الآخرين

في هذه المداولة أمس واليوم على الكلمات الرقيقة التي وجهوها لي .

لقد استمعنا الى آخر المتحدثين بشأن البند ١٢٣ من جدول الأعمال . وانني أقترح أن

تستأنف الجمعية النظر في هذا البند في تاريخ يعلن عنه فيما بعد .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥

A/35/PV.72